هو الأول وقد سئل البخاري عن حديث لا نكاح الا بولي المذكور فحكم لمن وصله
وقال الزيادة من الثقة مقبولة هذا مع ان من ارسله شعبة وسفيان
وهما جبلان في الحفظ والاتقان **والاشهر** اذا جرينا **عليه** اي على الرابع وهو
تقديم الاحفظ **لا يقدح هذا** الارسال **منه** اي من الاحفظ **في اهلية**
اي عدالة **الواصل** المحكوم عليه بتأخير وصله **ولا يقدح** ايضا في حديثه
الذي ينفي بوصله وصل من اسند حديثا قد ارسله الحفاظ فارسالهم
له يقدح في اهليته وفي سنده **وما تقرر** كله عند تعدد الرواة فاما
ان يكون من ثقة واحد تعارضا اي الوصل والارسال مثلا **ولا يكون**
ذلك الامع تعدد المجلس **فاحكم له** اي لهذا الواحد **في القول المرتضى**
الذي صححه الأصوليون **بما مضى** قريبا من ان الحكم لما وقع منه اكثر فان
كان الوصل او الرفع اكثر قدم او ضده فهنا فكذلك وقال المازري لا تعارض
بين ما ورد مرفوعا مرة وموقوفا على الصحابي أخرى لأنه قد يكون رواه
وافتى به ووقع في صحيح مسلم أحاديث مرسلة فانتقدت عليه وفيها
ما وقع الارسال في بعضه فعد من هذا النوع انه يورده حتما
بالمسند منه لا يالمرسل ولم يقتصر عليه للخلاف في تقطيع الحديث
على ان المرسل منه قد تبين اتصاله من وجه آخر وفيه من هذا النمط
نحو عشرة احاديث والحكمة في ذلك افادة الاختلاف الواقع فيه وربما
اورده ولم يصله في موضع آخر حديث العلاء بن الشخير كان حديث
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ينسخ بعضه بعضا قال
المصنف لم يرد موصولا عن الصحابة من وجه يصح والله اعلم

المعلق اي هذا مبحثه وهو النوع الحادي عشر
اعلم ان ابن الصلاح وتبعه النووي فرق احكام المعلق فذكر بعضها هنا
وهو حقيقة وبعضها في نوع الصحيح وهو حكمه واحسن من صنيعهما
صنيع العراقي اذ جمعهما في موضع آخر في نوع الصحيح واحسن من ذلك
صنيع المصنف تبعا لابن جماعة حيث افرده بنوع مستقل هنا **فما** اي

الحديث

اول الاسناد منه يطابق
ولو الى آخر معلق
وفي الصحيح ذا كثير فالذي
اتى به بصيغة الجزم خذي
صحته عن المضاف عنه

الحديث الذي **اول الاسناد منه يطابق** اي يحذف ويسقط سواء كان
المحذوف واحدا او اكثر على التوالي **اولا ولو الى آخر** اي الاسناد فهو حديث
معلق بفتح اللام المشددة اي المسمى به فعلكه كما قاله ابن الصلاح
مأخوذ من تعليق الجدار ونحوه لما يشترك الجميع من قطع الاتصال
وعلم من التعريف ان المعلق على صور فمنها ان يحذف جميع السند
ويقال مثلا قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ومنها ان يحذف
الا الصحابي او الا الصحابي والتابعي معا ومنها ان يحذف من حدثه
ويضيفه الى من فوقه **وفي الصحيح** اي صحيح البخاري كما هو المراد حيث
اطلق **ذا المعلق كثير** جدا كما تقدم عده بعضه بصيغة الجزم وبعضه
بدونها ثم اكثر ما فيه من ذلك موصول في موضع آخر من كتابه وانما
اورده معلقا اختصارا وبجانبة للتكرار والذي لم يوصله في الكتاب
مائة وستون حديثا قد وصلها الحافظ ابن حجر في تاليف مستقل سماه
التوفيق واما في صحيح مسلم ففي موضع واحد وهو حديث
والبيوع رواهما بالتعليق عن الليث بعده واسنيهما بالاتصال ثم
اربعة عشر موضعا رواه متصلا ثم عقبه بقوله ورواه فلان ثم بين
المصنف حكم ذلك بقوله **فالحديث الذي** اتى **الامام البخاري به**
في جامعه الصحيح **بصيغة الجزم** كقال وفعل وامر وذكر فلان **فحذفه**
صحته فانه محلوم بها **عن المضاف عنه** لانه لا يستجيز ان يجزم عنه
بذلك الا وقد صح عنده عنه لكن الحكم بصحة الحديث مطلقا قابل
يتوقف على النظر فيمن ابرز من رجاله وذلك اقسام احدها ما
يلتحق بشرطه وانما لم يصله اما استغناء بغيره عنه مع افادة
الاتيان به وعدم اهماله بايراده معلقا اختصارا واما لم
يسمعه من شيخه او سمعه مذاكرة او شك في سماعه فما ادى ان
يسوقه مساق الاصول الثاني مالم يلتحق بشرطه ولكنه صحيح على
شرط غيره الثالث ما هو حسن صالح للحجة الرابع ما هو ضعيف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)